# قياس وتحليل اتجاهات تجارة العراق الخارجية للمدة (2005-2015)

أ.م.د. وليد عبدالمنعم الدركزلي
م.م. مها حسن سلطان
جامعة الفراهيدي/ كلية الإدارة والاقتصاد

**المستخلص:**

يحتل قطاع التجارة الخارجية في العراق بدور كبير في مجمل النشاط الاقتصادي ,وتتضح اهميته عبر ما توفره الصادرات من عملات أجنبية وما تسهم به في تمويل الواردات لتلبية متطلبات عملية التنمية ,ومن هذا فقد شهد العراق الكثير من التغيرات الاقتصادية والسياسية والتي انعكست على مفاصل مختلف القطاعات الاقتصادية ومن بينها قطاع التجارة الخارجية الممثلة بشكل اساس قطاع الصادرات (2005- 2015), فقد اعتمد البلد على صادراته النفطية بنسبة كبيرة بلغت اكثر من 90% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

ومن ذلك سيتناول البحث دراسة الواقع التجاري للعراق، وبشكل خاص مع دول العالم لتحليل اهم مشاكل القطاع التصديري الخاص بصادراته غير النفطية من اجل تنمية تلك الصادرات وعدم الاعتماد الكلي على صادراته النفطية بالأجل المتوسط والبعيد, فضلا عن قياس العلاقات التجارية للعراق مع عنصر الزمن للمدة(2005-2015).

**Abstract:**

Theexternal trade sector in Iraq has an important role in the overall economic activity , its importance shows through its foreign currencies and its contribution to importing funding currencies and its contribution to importing funding to meet the requirements of development .

Iraq has adopted its oil exports with more than %90 of GDP .

The study of the trade reality of Iraq and in particular with the countries of the world will be discussed to analyze the most important problems of Iraq non-oil exports to develop those exports in the medium – term and the long – term , and then measure the external trade of Iraq for the period (2015-2005)

## المقدمة

**اولا . تمهيد:** يمثل قطاع التجارة الخارجية في العراق أهمية كبيرة في مجمل النشاط الاقتصادي فهو محرك النمو ,ويؤدي الى دعم التخصص الذي يعمل بدورة زيادة الانتاجية وذلك في المدى القصير, اما في المدى الطويل تفضي الزيادة فيه الى تحسين مستويات المعيشة والحصول على التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية من خلال عوائد الصادرات التي يمكن من خلالها استعادة التوازن الخارجي والوصول بميزان المدفوعات الى وضع قابل للاستقرار, فضلا عن كونها مصدرا رئيسيا للحصول على السلع الوسيطة والانتاجية اللازمة لهذه العملية . وتؤدي الصادرات والواردات دورا مهما في تحديد سعر صرف العملة المحلية مما يؤدي ذلك الى زيادة عرض العملات الاجنبية في داخل البلد ومن ثم تحسين وضع ميزان المدفوعات ,كما يؤدي زيادة عرض العملات الاجنبية الى رفع مستويات الاستثمار في الداخل وتوفير فرص العمل للعاطلين وتحقيق النمو الاقتصادي ,أما عند زيادة الواردات لاسيما الاستهلاكية منها فان ذلك يؤدي الى استنزاف الموارد المالية ويضعف قدرة البلد على تمويل المشاريع الاستثمارية مما ينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي .

**ثانيا. مشكلة البحث:** يعتمد القطاع التصديري في العراق على النفط الخام والمواد الاولية بشكل رئيسي, مما يضع العراق امام تحديات جمة لاسيما اذا ما تم اعتماد الواردات جزء رئيسي لتغطية الحاجات الاساسية لسد فجوة الطلب المحلي مما ينجم عنه اهمال للقطاعات الانتاجية السلعية المختلفة.

**ثالثا. أهمية البحث:** يكتسب البحث أهميته من كونه يسلط الضوء على مكونات قطاع التجارة الخارجية في العراق لما لها من اهمية كبرى في تشخيص البنية الهيكلية للاقتصاد وحجم التحديات التي تواجهه ومتطلبات النهوض به .

**رابعا . فرضية البحث:** وجود خلل في الميزان التجاري العراقي مما يستدعي التنويع في

صادرات العراق والانتفاع الاقتصادي بالتبادل التجاري مع بلدان الجوارللمساهمة في تقليل الاعتماد شبه الكلي على صادرات النفط الخام بالامد المتوسط والامد الطويل.

**خامسا .هدف البحث** :يهدف البحث الى دراسة واقع التجارة الخارجية للعراق ومدى تركيزها لبعض السلع وبعض البلدان , فضلا عن دراسة الميزان التجاري وقياس علاقة كل من الصادرات و الواردات مع عامل الزمن .

**سادسا . منهجية البحث** :اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي فضلا عن المنهج القياسي في دراسة واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق (2005-2015).

**سابعا .هيكلية البحث** :بغية تحقيق هدف البحث واختبار فرضياته , قسم البحث على مبحثين:

الاول : تطور صادرات العراق السلعية للمدة(2005-2015).

**الثاني : تطور واردات العراق السلعية للمدة (2005-2015).**

**وقد تضمن البحث في نهايته جملة من الاستنتاجات والتوصيات .**

## المبحث الاول

## تطور صادرات العراق السلعية (2005-2015)

تعد الصادرات انعكاسا للطاقة الانتاجية المحلية المتاحة, فضلا عن انها مؤشر لتوسع قاعدة الانتاج المحلي وعامل لكشف امكانية تنويعها وتؤدي دورا مهما في تغطية الواردات وتخفيض عبئ الدين الخارجي عبر ما تجلبه من عملات أجنبية , وكذلك تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وتنشيط الاستثمار على وجه يضمن الحصول على اكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية ,فضلا عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في مجال انتاج السلع التصديرية وتوسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح اسواق خارجية جديدة أمام المنتجات الوطنية من خلال منافسة في الكلفة والجودة .

ولبيان تلك الاهمية لصادرات العراق غير النفطية سيتم تناول ما يلي:

**اولا – معدلات نمو الصادرات غير النفطية .**

**ثانيا- التركيب السلعي لصادرات العراق.**

**ثالثا- التوزيع الجغرافي لصادرات العراق مع دول العالم .**

## اولا: معدلات نمو الصادرات غير النفطية

ان قطاع التصديرهو ابرز قطاعات الاقتصاد العراقي, ويعتمد بنحو اساس على تصدير النفط الخام والمواد الاولية ,وهو خاضع للظروف السائدة في السوق العالمية , وبذلك فأن معدل النمو الاقتصادي يرتبط بهذه الظروف اذ أكد الكثير من الاقتصاديين على ان النمو الاقتصادي داله للصادرات , لذا فأن أي تنشيط او تعطيل لقطاع التصدير سينعكس بالتأكيد ايجابا أو سلبا على عملية النمو الاقتصادي.

(1)دياب محمد2012,ص22

ومن خلال الجدول رقم (1) الذي يبين تطور صادرات العراق السلعية يلاحظ نمو تلك الصادرات خلال المدة (2005-2015) بمعدل نمو مركب بلغ نحو (24.23%) , ومعدلات نمو سنوية موجبة طيلة مدة الدراسة (عدا عام 2009 ) . اذ بلغ النمو عام(2005) الى نحو (33.05%) أعقبه انخفاض أخر في عام (2006) فبلغ نحو (28.82%) , ثم ارتفع في عام (2008) ليبلغ نحو (60.97%) , وقد يعود ذلك الى الارتفاع الكبير في اسعار النفط التي بلغت نحو (88.8) دولار للبرميل الواحد , وفي عام (2009) تحقق معدل نمو سالب قدر بنحو (38.13%) قياسا بعام (2008) بسبب انهيار اسعار النفط في مطلع عام (2009) وتراجع عائدات الدول المصدرة للنفط بنحو لم يمكنها من تجاوز اثار الركود الاقتصادي العالمي .

**جدول رقم(1)**

**تطور صادرات العراق السلعية للمدة (2005-2015)(مليون دولار)**

| السنوات | قيمة الصادرات السلعية | معدل النمو السنوي * | الناتج المحلي الاجمالي | نسبة الصادرات الى الناتج المحلي% * |
|---|---|---|---|---|
| 2005 | 23697.4 | 33.05 | 43478.26 | 54.5 |
| 2006 | 30528 | 28.82 | 64805.4 | 47.11 |
| 2007 | 39587 | 29.67 | 88038 | 45 |
| 2008 | 63726 | 61 | 130204 | 35.4 |
| 2009 | 39427 | (38.13) | 111300 | 35.42 |
| 2010 | 51564 | 31.3 | 142814.7 | 36.25 |
| 2011 | 79681 | 54 | 191176.9 | 41.7 |
| 2012 | 94172 | 18.2 | 210279.9 | 44.8 |
| 2013 | 95364 | 7.3 | 231465.7 | 41.2 |
| 2014 | 96014 | 6.8 | 249873.2 | 38.4 |
| 2015 | 119456 | 22.5 | 260140.4 | 45.9 |
| معدل النمو المركب % | 24.33 | | 30.5 | |

**المصدر:**

**البنك المركزي العراقي ,النشرة السنوية للاعوام ( 2017,2015,2013,2012,2006) .**

**(*) تم حسابها من قبل الباحثين .**

لقد انعكس الانتعاش الحاصل في الاقتصادات المتقدمة بسبب انتهاج سياسات التحفيز المالي التي كانت مسؤولة جزئيا عن تحسن الاوضاع في تلك الاقتصادات خلال النصف الثاني من عام (2009) والنصف الاول من (2010),فضلا عن ارتفاع اسعار النفط الخام , فانعكس على ارتفاع قيمة صادرات العراق في عام (2010) بنسبة (31.3%) قياسا بالعام السابق , واستمر ذلك التطور الايجابي في عام (2011) اذ تحقق معدل نمو سنوي بلغ نحو (54%) قياسا بعام (2010) اما في عام (2012) فقد ارتفعت قيمة الصادرات الى نحو (94172,0) مليون دولار محققة بذلك معدل نمو بلغ (18.2%) قياسا بعام

(2011) وذلك كمحصلة لزيادة عوائد تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية . وبالاعتماد على مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي الذي يعبر عن درجة اهمية الصادرات , نرى ان الاقتصاد العراقي كما اشرنا سابقا يعتمد بدرجة كبيرة على نشاطه التصديري , اذ شكلت الصادرات نحو (54.5 %) من الناتج المحلي الاجمالي لعام (2005).

وبالاعتماد على مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي الذي يعبر عن درجة اهمية الصادرات , نرى ان الاقتصاد العراقي كما اشرنا سابقا يعتمد بدرجة كبيرة على نشاطه التصديري، اذ شكلت الصادرات نحو (54,5%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام (2005),وتراوحت خلال ما تبقى من مدة الدراسة بين انخفاض وارتفاع لتبلغ في نهاياتها عام(2015) نحو (45,90%) في حين لاتزيد هذه النسبة عن (8,0%) في الولايات المتحدة الامريكية على رغم من ضخامة صادراتها , من ذلك نرى ان لصادرات العراق أهمية كبيرة يمكن ان تسهم في خفض العجز في الميزان التجاري للدولة وتوفير العملات الاجنبية لتلبية متطلبات عملية التنمية المستدامة , فضلا عن تحقيق نتائج ايجابية لعدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية بما في ذلك تحقيق فائض في ميزان المدفوعات واستقرار الاسعار.

(2) روبر غليين 2004,ص13

## ثانيا : التركيب السلعي لصادرات العراق غير النفطية

يعبر التركيب السلعي للصادرات عن التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني يمكن من خلاله الكشف عن طبيعة الهيكل الانتاجي عبر معرفة مدى تنوع مكونات الصادرات السلعية وتوزيع أهميتها النسبية الى اكبر عدد من السلع المصدرة ,ففي حالة تنوع مكونات الصادرات السلعية تقل المخاطر في امكانية الحصول على العوائد من النقد الاجنبي ,وعلى العكس من ذلك كلما انخفض عدد المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها دل ذلك على تخلف الهيكل الانتاجي . ويبين الجدول رقم (٢) الاهمية النسبية لصادرات العراق حسب التصنيف الدولي.

**جدول رقم (2)**

**الاهمية النسبية لصادرات العراق حسب تصنيف المواد للمدة (2005-2015) %**

| السنة | المواد الغذائية والمشروبات | المواد الاولية الخام | الوقود المعدني | الزيوت والشحوم | المواد الكيمياوية | المكائن ومعدات النقل | المواد المصنوعة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | 5 | 8 | 84 | 0.50 | 1 | 0.10 | 1.5 |
| 2006 | 0.20 | 0.30 | 99.4 | 0 | 0 | 0 | 0.10 |
| 2007 | 0.25 | 0.19 | 99.5 | 0 | 0 | 0 | 0.10 |
| 2008 | 0.28 | 0.15 | 99.25 | 0 | 0 | 0.24 | 0.08 |
| 2009 | 0.30 | 0.20 | 99.2 | 0 | 0 | 0.20 | 0.10 |
| 2010 | 0.30 | 0.20 | 99.2 | 0 | 0 | 0.20 | 0.10 |
| 2011 | 0.28 | 0.15 | 99.25 | 0 | 0.01 | 0.24 | 0.07 |
| 2012 | 0.28 | 0.15 | 99.25 | 0 | 0.01 | 0.24 | 0.07 |
| 2013 | 0.24 | 0.15 | 99.25 | 0 | 0.01 | 0.24 | 0.07 |
| 2014 | 0.24 | 0.15 | 99.25 | 0 | 0.01 | 0.24 | 0.07 |
| 2015 | 0.28 | 0.16 | 99.21 | 0 | 0.01 | 0.30 | 0.09 |

**المصدر :تم احتسابه من قبل الباحثين بالاعتماد على:**

- **البنك المركزي العراقي, النشرة السنوية للسنوات (2017,2015,2013,2007)**

يتسم هيكل الصادرات السلعية في العراق بكونه هيكلا مستقرا , اذ اعتمد بنحو أساس وطيلة مدة الدراسة على تصدير الوقود المعدني ( النفط الخام و المنتجات النفطية و الكبريت و الفوسفات ) ففي الوقت الذي شكلت فيه نسبة صادرات الوقود المعدني نحو (83,90%) للسنوات (2006 – 2015) , وما تبقي منها عبارة عن مواد غذائية و مشروبات ومواد خام وبعض السلع الصناعية وغيرها, بعبارة اخرى يواجه العراق معضلة تركيز صادراته السلعية اذ يعتمد بنحو كبير على تصدير الوقود المعدني دون السلع

الاخرى, وتلك النسب ربما تشير الى ان الاقتصاد العراقي مصاب بمضاعفات المرض الهولندي .(3)

سليمان,عبد العزيز ,2004,ص9

## ثالثا: التوزيع الجغرافي لصادرات العراق مع دول العالم

يعبر مؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات عن مدى ارتباط الاقتصاد الوطني مع اقتصادات دول العالم , وينطلق هذا المؤشر من اعتبار اساسي هو ضرورة تنويع اسواق صادرات البلد للتقليل من الاخطار المحتملة في فترات الازمات الاقتصادية والسياسية , مع التأكيد على ان الازمات السياسية اخطر من الازمات الاقتصادية كون الاخيرة ما عادت تصيب بلدا دون اخر وانما اصبحت شاملة للعالم اجمعه , بينما الازمات السياسية قد تحدث هنا وهناك,ومن هذا االمبدأ فالتنوع مطلوب لا في السلع فحسب , بل في الاسواق المستوردة والمصدرة على حد سواء ,اذ

كلما تركزت الصادرات مع دول محدودة كلما زاد اخطار التعرض للتقلبات في ظروف تلك الدول, لذا تسعى الدول لتسويق صادراتها الى اسواق عدة للتقليل من تلك المخاطر.(4)موردخاي,

وما يمكن ملاحظته من جدول رقم (3) ان القسم الاكبر من صادرات العراق خلال المدة (2005-2015) ترتكز في أسواق دول الامريكيتين ,اذ بلغت في عام (2005) نحو (71.20%) من اجمالي الصادرات , وانخفضت الى نحو (49.64%) في عام (2011) ,بينما زادت الاهمية النسبية لصادرات العراق السلعية الى اسواق الدول الاسيوية فبلغت خلال عام (2012) نحو (42.41%) ونسبة (45.57%) للاعوام(2014, 2015),في حين كانت نسبة صادراتنا الى اسواق الدول العربية متواضعة جدا وذلك طيلة المدة (2005-2015).

**جدول رقم (3)**

**الاهمية النسبية لصادرات العراق السلعية وفق مجموعات دول العالم للمدة(2005-2015)**

**(نسبة مئوية)**

| الدول / السنة | الدول العربية | دول الامريكيتين | دول الاتحاد الأوربي | دول أوربا الأخرى | الدول الاسيوية | بقية دول العالم |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | 8.8 | 71.20 | 14.30 | 0 | 2.8 | 2.9 |
| 2006 | 8.74 | 60.75 | 17.59 | 0.71 | 12.1 | 0.11 |
| 2007 | 3.22 | 55.64 | 26.5 | 1.7 | 9.7 | 3.3 |
| 2008 | 3.1 | 55.8 | 22.3 | 2 | 16.7 | 0.10 |
| 2009 | 3.6 | 54.8 | 23.8 | 0.8 | 15.7 | 1.3 |
| 2010 | 3.6 | 54.8 | 32.8 | 0.8 | 15.7 | 1.3 |
| 2011 | 2.2 | 49.6 | 26.15 | 2.85 | 12.8 | 6.35 |
| 2012 | 2.23 | 30.7 | 21.55 | 2.5 | 42.4 | 0.06 |
| 2013 | 3.58 | 30.15 | 17.3 | 2.86 | 45.6 | 0.52 |
| 2014 | 3.58 | 30.15 | 17.3 | 2.68 | 45.6 | 0.52 |
| 2015 | 3.58 | 30.15 | 17.3 | 2.68 | 45.6 | 0.52 |

**المصدر: تم احتسابها من قبل الباحثين بالاعتماد على:**

-البنك المركزي العراقي ,النشرة السنويةللاعوام(2017,2015,2013,2007,2006)

تبين لنا من الفترات السابقة , ان الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على النشاط التصديري اذ شكلت الصادرات نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي , فضلا عن تركزها في أسواق دول الامريكيتين من بداية مدة الدراسة حتى عام (2011) وحصل فيها تغير خلال الأعوام (2015 – 2014),اذ زادت نسبة الصادرات الى الدول الاسيوية , الا أن أهم ما يلاحظ هو تركز الصادرات في مجموعة سلعية واحدة هي الوقود المعدني ( النفط الخام والمنتجات النفطية والكبريت والفوسفات ) .

**رابعا : قياس الاتجاه الزمني لصادرات العراق السلعية :**

ان قياس الاتجاه الزمني يوضح التنبؤ الذي سيحصل لصادرات العراق وارداته من والى دول العالم من اجل وضع الخطط المستقبلية لهذا القطاع الهام للاقتصاد العراقي.

ولمزيد من التحليل سنقوم بقياس علاقة الارتباط بين قيم الصادرات السلعية (E) وعامل الزمن (T) للمدة (2005 – 2015) اذ تبين ما يأتي :

جدول رقم (4)

**معامل الارتباط الخطي بين قيمة الصادرات والزمن**

| PERSON CORRELATION | SIG (1-TAILED) | N |
|---|---|---|
| 0.945 | 0.000 | 11 |

فيلاحظ أن قيمة معامل الارتباط الخطي (PERSON) بين قيمة الصادرات والزمن بلغت نحو (r = 0.945), وان قيمة (p – value = 0,000 < 0,01) تشير الى أن الارتباط بين المتغيرين يختلف معنويا عن الصفر بمستوى دلالة (1 %) . ويمكن تمثيل العلاقة بين لوغاريتم الصادرات (z) والزمن (t) وفق الاتي :[5] وليد السيفو ,2003,ص32

$$Z = \alpha_0 + \alpha_1 t$$

اذ أن :

$$Z = \ln (E_t)$$

$$\alpha_0 = \ln (E_0)$$

$$\alpha_1 = \ln (1+r)$$

ومن هذا نرى ان علاقة الصادرات بالزمن (علاقة طردية ) فتزداد قيمة الصادرات عبر عنصر الزمن .

وكانت نتائج تقدير العلاقة أعلاه وفق الجدول الاتي :

**جدول رقم (5)**

**نتائج تقدير العلاقة بين قيم الصادرات وعنصر الزمن**

| النموذج | α | t-test | $R^2$ | D.W | F |
|---|---|---|---|---|---|
| الثابت | 9.331 | 56.592 | 0.893 | 1.580 | 66.464 |
| الزمن (t) | 0.217 | 8.153 | | | |

**المصدر: تم استخراج النتائج من خلال استخدام برنامج(SPSS) الاحصائي.**

وبعد أن توافرت في النموذج أعلاه المعايير الاقتصادية أولا والمتمثلة بقيمة واشارة المعاملات (المعلمات المقدرة ) , وتعزيزها بالمعايير الاحصائية والقياسية ثانيا , اذ تعد النتائج مقبولة , لذا يمكن استخدام النموذج للتنبؤ بقيم الصادرات السلعية للعراق وللمدة القادمة , ونجد انها في عام (2020) ستبلغ :

$E^{-}2020 = 18947.66$ (MILLION USD )

أما بالنسبة للعام (2030) نرى انها ستبلغ :

$E^{-}2030 = 560732.92$ (MILLINO USD)

## المبحث الثاني

## تطور واردات العراق السلعية للمدة (2005 – 2015)

تمثل الواردات سحب جزء من الدخل تعود لقوة شرائية من تيار الانفاق في الداخل الى تيار الانفاق في الخارج , وتعبر عن البضائع و الخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل البلد, ويمكن ان يكون لها تأثير كبير في عملية التنمية الاقتصادية في حال تزويدها قطاع الانتاج المحلي بالمواد الاولية والسلع الوسيطة والمكائن والمعدات التي تمكن من زيادة الكفاءة الانتاجية والتنافسية , وعلى الرغم من

كون الواردات تمثل تسربا من تيار الدخل , الا أنها في هذه الحالة يمكن أن تعد حقنا بالنظر الى الاثار البعيدة المدى على القطاع الانتاجي .

وللتعرف على واقع وأهمية الواردات في العراق للمدة (2005 – 2015) سنتناول الموضوع على وفق الاتي :

**اولا . <u>نمو الواردات السلعية</u>**

يلاحظ منالجدول رقم (6) انواردات العراق السلعية نمت خلال المدة (2005–2015) بمعدل نمو مركب بلغ نحو (17.,58%) ومعدل نمو سنوي موجب طيلة مدة الدراسة عدا الاعوام (2009–2008) أذ بلغ في عام (2006) ذروته بنحو (111.69%) قياسا بعام (2005) ويمكن يعزى ذلك الى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت باتجاه زيادة حجم الواردات منها تجاه الحكومي نحو زيادة المخزون السلعي من البضائع الاجنبية لحاجة المستهلك, لا سيما بعد توقف الواردات منذ عقد التسعينات من القرن الماضي , فضلا عن زيادة ايرادات الدولة بسبب زيادة كمية النفط الخام المصدر وارتفاع اسعاره قياسا بعام (2005) مما ادى الى زيادة الانفاق على الواردات, وقد دفعت بالاتجاه نفسه عمليات التنمية واصلاح واعمار العراق فضلا عن التحسن الملموس في مستوى دخل الفرد .(6) صديقة ,2012

*وبلغت* الواردات في عام (2007) نحو (23532) مليون دولار على اساس (سيف) وبزيادة سنوية قدرت بنحو (10.46%) عن عام 2006,شكلت منها الواردات لاغراض استثمارية خارج مذكرة التفاهم نحو (17.17%) وبمبلغ (4040.8) مليون دولارأما اعوام (2009 – 2008) فقد شهدت انخفاضا في أقيام الواردات فتحقق معدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (6.39,11.22%) على التوالي, وقد يعود ذلك الى انخفاض قيمة الصادرات وتردي الوضع الامني الذي انعكس سلبا على القطاعات الاقتصادية الوطنية , ثم ارتفع في عام (2010) ليبلغ نحو (81.51%) قياسا بالعام السابق له , واستمرت الواردات بالزيادة خلال الاعوام (2012 – 2011) وكانت معظمها للقطاع الخاص , وقد يعزى ذلك لازدياد عائدات النفط الخام والانفاق الحكومي والى التحسن النسبي في الوضع الامني والذي انعكس ايجابا في تحقيق بعض التعافي للقطاعات الاقتصادية, وبسبب ازدياد الحاجة لاستيراد المواد الغذائية فضلا عن ازديادالحاجة الى متطلبات اعادة الاعمار والانماء الاقتصادي , وتراجع قدرة الوحدات الانتاجية المحلية وضعف مرونتها في تلبية الحاجات المحلية والمنافسة الحادة التي يواجهها الانتاج المحلي بفعل فتح الاسواق المحلية

للمنتجات المستوردة ذات المناشئ التجارية المختلفة لاسيما الرديئة منها التي لاتنطبق عليها المواصفات القياسية والدولية . (7)الجنابي,2015,ص36

**جدول رقم (6)**

**قيمة واردات العراق السلعية ونسبتها الى التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي للمدة(2005-2015)**

| السنوات | قيمة الواردات (مليون دولار) (1) | معدل النمو السنوي البسيط (2)% | نسبة الواردات الى أجمالي التجارة الخارجية (3) | نسبة الواردات الى الناتج المحلي الأجمالي (4) |
|---|---|---|---|---|
| 2005 | 10063.1 | ---------- | 49.59 | 65.85 |
| 2006 | 21302.3 | 111.69 | 54.46 | 64.54 |
| 2007 | 23532 | 10.46 | 49.82 | 54.12 |
| 2008 | 20892 | (11.22) | 40.63 | 32.24 |
| 2009 | 19556 | (6.39) | 33.07 | 22.21 |
| 2010 | 35496 | 81.51 | 35.77 | 2726 |
| 2011 | 38437 | 8.28 | 49.36 | 34.53 |
| 2012 | 43915 | 14.25 | 45.9 | 30.75 |
| 2013 | 47803 | 8.58 | 37.5 | 25 |
| 2014 | 56234 | 17.63 | 37.39 | 26.74 |
| 2015 | 63121 | 18.44 | 38.01 | 27.25 |

**المصدر: العمود (1): البنك المركزي العراقي,النشرة السنوية للاعوام (2017,2015,2013,2007,2006)**

- **الاعمدة (4,3,2) تم احتسابها من قبل الباحثين.**
- **القيم بين الاقواس قيم سالبة.**

ومن متابعة الجدول رقم (6) الذي يبين مؤشر نسبة الواردات الى اجمالي التجارة الخارجية نلاحظ ارتفاع هذه النسبة من (49,95%) عام (2005) الى (54,46%) عام (2006)ليؤشر ذلك عن مدى اعتماد التنمية الاقتصادية على الاسواق الخارجية ,وعن وجود عجز في الميزان التجاري , واتسمت بدءا من عام (2007) بطابع التأرجح بين الصعود و الهبوط خلال

ما تبقى من مدة البحث , فبلغت حدها الادنى في عام (2009) وبنسبة (33,07%) من اجمالي التجارةالخارجية , وبشكل عام فقد بلغ متوسط المدة (2005 – 2015) نحو (44,05%) اما فيما يتعلق بنسبة الواردات الى الناتج المحليالاجمالي التي تعبر عن حجم الاعتماد على السلع المستوردة لتلبية متطلبات الاستهلاك و التكوين الرأسمالي المحلي , اذ بلغت خلال الاعوام (2005–2006) نسبة مرتفعة قدرت نحو (64,54%)و(65,85%) على التوالي ونحو (54,12%) في عام (2007) ويعزى ذلك الى أتباع الدول سياسة التوسع في تمويل الواردات في ضوء ارتفاع المرونة الدخلية للطلب على الواردات, وضعف مرونة قطاع الانتاج المحلي وقدرته على تلبية الزيادة الكبيرة التي حصلت في الطلب على السلع والخدمات بفعل زيادة متوسط الدخل الفردي .

## ثانيا:التركيب السلعي لواردات العراق :

يعبر التركيب السلعي لواردات اي بلد عن التوجهات الحقيقية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبعة , ويبين أنواع السلع المطلوبة للقيام بعملية التنمية , فضلا عن السلع المطلوبة التي لا يمكن انتاجها محليا لأشباع حاجات الطلب الاستهلاكي المحلي , ومن البديهي أن ارتفاع نسب الواردات من السلع الاستهلاكية من اجمالي الواردات لبلد ما يعد خللا في قدرة الوحدات الانتاجية المحلية , اما اذا ارتفعت نسب السلع الوسيطة والرأسمالية فضلا عن المواد الخام , فأن ذلك يعد في صالح عملية الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت .(8) الجنابي ,المصدر السابق,ص ص37–38

وتصنف الواردات حسب نوع المواد الى سبع مجموعات رئيسة : هي المواد الغذائية والمشروبات , المواد الخام , الوقود المعدني , زيوت وشحوم , مواد كيماوية , مكائن ومعدات نقل , المصنوعات , وكما مبين في جدول (7) اذ نلاحظ انه خلال عام (2005) أعطيت الاولوية لصالح استيراد المكائن ومعدات النقل التي تدخل كمكون أساس من مكونات تكوين رأس المال,اذا شكلت نسبة (73.10%) من اجماليواردات العراق, ثم انخفضت تلك النسبة الى (43.49%) للسنوات (2006–2008) ثم عاودت الانخفاض الى (38.5%) خلال السنوات (2009– 2015) وكان ذلك لصالح استيراد المصنوعات التي ارتفعت من (19.10%)عام (2005)الى (27.04%) خلال السنوات (2006–2008) ومن ثم الى(30.10%) خلال السنوات (2009–2013 ) و(30,30%) للعام (2014), ويعود سبب ارتفاع نسبة المصنوعات الى الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق وضعف الانتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية متطلبات عملية التنمية الاقتصادية ,والذي يعبر بدوره عن وجود خلل في الاقتصاد الوطني ويلاحظ

ايضا انخفاض نسب المواد الغذائية من اجمالي الواردات من 5.63%) عام (2005)الى (4.74%) عام (2006) , واستمر هذا الانخفاض حتى عام (2008) ثم ارتفع الى (6,70%) في عام (2009) واستمرت تلك النسبة حتى عام (2015) وقد يعود سبب هذا كله الى ارتفاع حصيلة النقد الاجنبي الامر الذي أدى الى تلبية جزء من الحاجات الاستهلاكية للسكان .

**جدول رقم(7)**

**الاهمية النسبية لواردات العراق حسب نوع المواد للمدة (2005-2015)**

**((نسبة مئوية))**

| المواد / السنة | المواد الغذائية والمشروبات | المواد الخام | الوقود المعدني | الزيوت والشحوم | المواد الكيمياوية | مكائن ومعدات نقل | المصنوعات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | 5.63 | 0.24 | 0.10 | 0.80 | 1.03 | 73.10 | 19.10 |
| 2006 | 4.74 | 1.76 | 9.86 | 6.39 | 6.72 | 43.49 | 27.04 |
| 2007 | 4.74 | 1.76 | 9.86 | 6.39 | 6.72 | 43.49 | 27.04 |
| 2008 | 4.74 | 1.76 | 9.86 | 6.39 | 6.72 | 43.49 | 27.04 |
| 2009 | 6.70 | 1.80 | 9.80 | 6.40 | 6.70 | 38.50 | 30.10 |
| 2010 | 6.70 | 1.80 | 9.80 | 6.40 | 6.70 | 38.50 | 30.10 |
| 2011 | 6.70 | 1.80 | 9.80 | 6.40 | 6.70 | 38.50 | 30.10 |
| 2012 | 6.70 | 1.80 | 9.80 | 6.40 | 6.70 | 38.50 | 30.10 |
| 2013 | 6.70 | 1.80 | 9.80 | 6.40 | 6.70 | 38.50 | 30.10 |
| 2014 | 6.70 | 2,00 | 9.80 | 6.40 | 6.30 | 38.50 | 30.30 |
| 2015 | 6.70 | 2,00 | 9.80 | 6.40 | 6.30 | 38.50 | 30.30 |

**المصدر :**

**-احتسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي , النشرة السنوية (2017,2015,2013,2007,2006) .**

## ثالثا :التوزيع الجغرافي لواردات العراق :

يحظى مؤشر التوزيع الجغرافي للواردات بأهمية كبيرة من قبل الباحثين كونه يعبر عن مدى التركيز او التشتت التجاري الاقليمي او الدولي, فضلا عن مظاهر التبعية والانكشاف للخارج, كما يسهم في تحديد موقع البلد في النظام الاقتصادي العالمي وحساسيته تجاه التغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية, لذا تسعى الحكومات الى تنويع مصادر وارداتها وذلك لتخفيض الاثار السلبية التي يمكن ان تنجم عن التقلبات الخارجية واثر التغيرات في مستويات الاسعار والضرائب في الاسواق الدولية على مستويات الاسعار في السوق المحلية والذي ينعكس سلبا على مستوى المعيشة في الداخل,فالا ثار السلبية والنتائج غير المرغوب بها بالنسبة لاقتصاد ما تكون كبيرة فيما اذا تركزت وارداته في اسواق متقلبة تعاني من التضخم وعدم الاستقرار .

فمن الجدول رقم (8) نلاحظ تراجع واردات العراق من دول الاتحاد الاوربي من (44.99%) و(52.96%) خلال الاعوام (2006,2005) على التوالي الى (10.20%) عام (2015) في حين تزايدت وارادته من دول أوربا الاخرى, اذ بلغت نحو (29.10%) عام (2015)بعد ان كانت تشكل نحو (4.58%) من اجماليالواردات لعام (2005) .

**جدول رقم( 8)**

**الاهمية النسبية لواردات العراق على وفق مجموعات دول العالم (2005-2015)**

**( نسبة مئوية)**

| السنوات / الدول | الدول العربية | دول الأمريكيتين | دول الاتحاد الاوربي | دول أوربا الأخرى | الدول الاسيوية | بقية العالم |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | 19.89 | 0.24 | 44.99 | 4.58 | 25.66 | 4.64 |
| 2006 | 11.14 | 8.74 | 52.96 | 1.90 | 18.70 | 6.56 |
| 2007 | 30.59 | 15.07 | 11.41 | 29.64 | 10.75 | 2.54 |
| 2008 | 37.6 | 7.9 | 14.10 | 29.80 | 10.50 | 0.10 |
| 2009 | 46.2 | 11.2 | 6.50 | 24.20 | 11.50 | 0.40 |
| 2010 | 46.2 | 11.2 | 6.50 | 24.20 | 11.50 | 0.40 |
| 2011 | 36.6 | 13.01 | 8.71 | 24.65 | 13.28 | 3.75 |
| 2012 | 23.68 | 11.95 | 13.40 | 30.18 | 19.20 | 1.59 |
| 2013 | 24.9 | 8.58 | 10.21 | 29.13 | 26.39 | 0.79 |
| 2014 | 24.9 | 8.60 | 10.20 | 29.10 | 26.40 | 0.80 |
| 2015 | 24.9 | 8.60 | 10.20 | 29.10 | 26.40 | 0.80 |

**المصدر :**تم احتسابها من قبل الباحثين بالاعتماد على :البنك المركزي العراقي ,النشرة السنوية للاعوام (2017,2015,2013,2007)

أما بالنسبة للواردات من الدول العربية , فقد اتجهت نحو التزايد , اذ ارتفعت من (19.89%) عام (2005) الى (46.20%) خلال الاعوام (2010,2009) ثم انخفضت حتى بلغت نحو(24.90%) عام (2015), وذلك يعني زيادة اهتمام الحكومة بالتوجهات الاقليمية وزيادة التجارة العربية البينية عن طريق

الاتفاقيات الثنائية او الجماعية من خلال السوق العربية المشتركة وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ومن متابعة الجدول نفسه , نلاحظ ايضا تراجع نسب واردات العراق من الدول الاسيوية من (25.66%) عام (2005) الى (18.70%)عام (2006) واستمر الانخفاض حتى عام (2012) ثم ارتفع الى نحو (26.40%) عام (2015),اما بالنسبة لدول الامريكيتين فقد زادت وارداته منها من (0.24%) عام (2005) الى (8,60%) عام (2015)من اجمالي الواردات.

من كل ما تقدم عن الواردات السلعية وطول مدة البحث , يلاحظ اتباع العراق سياسة عدم التمييز او الباب المفتوح على مصراعيه في ظل انفتاح اقتصادي غير مدروس ,رافقها ارتفاع العائدات من تصدير النفط الخام والمواد الاولية , وتلك أسهمت في نشوء نمط حياة استهلاكية جديدة غادر فيها الفرد ظاهرة الادخار وتوجه نحو الصرف والاسراف الاستهلاكي, وتحولت السوق المحلية الى سوق لتصريف شتى انواع العلامات التجارية التي لا تنطبق عليها مواصفات نظام الجودة العالمي (ISO) , واستشرت فيها ظاهرة الغش التجاري دون وجود قانون فاعل ينظم العلاقة بين المنتج والمستهلك ويوفر حماية للمستهلك .

## رابعا : قياس الاتجاه الزمني لواردات العراق السلعية :

سيتم ايضاقياس علاقة الارتباط بين قيم الواردات السلعية وعامل الزمن خلال المدة (2005-2015) أذ تبين ما يأتي :

**جدول رقم (9)**

**معامل الارتباط الخطي بين قيم الواردات وعنصر الزمن**

| Person correlation | Sig .(1-tailed) | N |
|---|---|---|
| 0.955 | 0.00 | 11 |

نلاحظ ان قيمة معامل الارتباط (person) بين قيمة الواردات والزمن بلغت نحو (r = 0.955) وان قيمة (p – value = 0,000 < 0,1) تشير الى ان الارتباط بين المتغيرين يختلف معنويا عن الصفر بمستوى دلالة (1%)

ويمكن تمثيل العلاقة بين لوغاريتم الواردات (Z) والزمن (t) وفق الاتي :( 9) السيفو،ص20

$$Z = \beta_0 + \beta_1 t$$

أذ أن :

$$Z = \ln (I_t)$$

$$\beta_0 = \ln (I_0)$$

$$\beta_1 = \ln (1+ r)$$

وكانت نتائج تقدير العلاقة أعلاه على وفق الجدول الاتي :

**جدول رقم (10)**

**نتائج تقدير قيم الواردات السلعية مع عنصر الزمن**

| النموذج | β | t-test | $R^2$ | D.W | F |
|---|---|---|---|---|---|
| الثابت | 9.362 | 66.5 | 0.864 | 2.015 | 50.994 |
| الزمن (t) | 0.162 | 7.141 | | | |

**المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS) الاحصائي.**

وبعد ان توافرت في النموذج السابق المعايير الاقتصادية اولا والمتمثلة بقيمة واشارة المعاملات (المعلمات المقدرة ) , وتعزيزها بالمعايير الاحصائية والقياسية ثانيا , اذ تعد النتائج مقبولة , لذا يمكن استخدام النموذج للتنبؤ بقيم الواردات السلعية للعراق للمدة القادمة , ونجد انها في عام (2020) ستبلغ :

$$\bar{I}_{2020} = 95606.87 \text{ (Million USD)}$$

اما بالنسبة للعام (2030) نرى انها ستبلغ :

$$\bar{I}_{2030} = 214915.46 \text{ (Million USD)}$$

ان عملية التنبؤ او التقدير الكمي لقيم الصادرات والواردات المتوقعة للأعوام (2020-2030) قد تمت بناء على ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي , وهنا يفترض ان سلوكالصادرات والواردات في

المستقبل ما هو الا امتداد السلوك في الماضي , وان حدوث تغيرات فجائية لم تكن متوقعة من الممكن أن تؤدي الى عدم دقة التنبؤات العلمية بمستقبل تلك الظواهر الاقتصادية .

تشير نتائج عملية التنبؤ الى ان قيم الصادرات لعام (2020) ستبلغ نحو (189472.66) مليون دولار , أما قيمة الواردات للعام نفسه فستبلغ نحو (95606.87) مليون دولار ,اذ سيتحقق فائض في الميزان التجاري يقدر بنحو (93865.79) مليون دولار , وعلى وفق نتائج التقدير نفسها تبين أن قيمة الصادرات لعام (2030) تقدر بنحو (560732.92) مليون دولار مقابل قيمة قدرت بنحو (214915.46) مليون دولار عن قيمة الواردات للعام نفسه , وعندها ستبلغ قيمة الفائض في الميزان التجاري نحو (345817.46)مليون دولار .

## الاستنتاجات والتوصيات

### اولا: الاستنتاجات

في نهاية البحث تم التوصل الى استنتاجات عدة كان من بينها الاتي :

١- العراق لديه معضلة تركز صادراته السلعية , اذ يعتمد بنحو أساس على تصدير الوقود المعدني دون السلع الاخرى ويعبر ذلك عن وجود اختلال هيكلي في قطاعات الانتاج وقصور الطاقات الانتاجية عن تلبية حاجات المجتمع , وتبعيتة للسوق الخارجي.

٢- تبين ضعف القاعدة الانتاجية في الاقتصاد العراقي وعدم القدرة على استثمار المواد الخام وتصنيعها ثم الخروج بها الى الاسواق العالمية وخضوع الاقتصاد الى التقلبات السريعة في اسواق النفط العالمية وزيادة الاخطار التي يواجهها في الحصول على العوائد من النقد الاجنبي .

٣- أن سياسة الواردات اتجهت بنحو عام صوب توسيع نطاق الواردات ليس بالنسبة للضرورية منها وانما شمل التوسعفي السلع الكمالية وغير الضرورية , وهو ما يؤكد اصابة الاقتصاد العراقي بمضاعفات المرض الهولندي .

٤- كانت قيمة صادرات العراق السلعية( بدون النفط ) اقل بكثير من قيمة وارداته من المواد الغذائية باستثناء سنوات (2005-2009) وينطبق الامر نفسه على وارداته من المصنوعات وبعبارة اخرى يؤمن العراق احتياجاته من المواد الغذائية والمصنوعات وغيرها بالاعتماد بنحو اساس على تصدير النفط ومن دونه لا يستطيع ذلك, وتلك معضلة حقيقية لاسيما ما يتعلق منها بالأمن الغذائي .

٥- يواجه الاقتصاد العراقي اخطار تقلبات أسعار النفط وانخفاض المردود وأخطار توجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية ,فضلا عن نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الانتاج .

٦- تشير نتائج عملية التنبؤ الى ان الميزان التجاري لعام (2020) سيحقق فائض يقدر بنحو (93865.79) مليون دولار , وحسب نتائج التقدير نفسها , ستبلغ قيمة الفائض في الميزان التجاري لعام (2030) نحو (345817.46) مليون دولار , تلك الفوائض المالية الضخمة فيما لو تحققت تستدعي من الدولة حسن استخدامها لتصحيح الاختلال بين الانتاج والاستهلاك , وتفعيل حزمة من السياسات والاجراءات الهادفة الى رفع الطاقة الانتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ومقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية .

٧-عدم المساهمة الفاعلة للقطاع الخاص في مجال انتاج وتصنيع السلع غير النفطية ,واقتصار التركيب النوعي لتلك الصناعات على الصناعات الصغيرة دون التوجه نحو الصناعات الانتاجية المتوسطة والثقيلة.

٨-هناك نوعين من المعوقات امام صادرات العراق غير النفطية الاولى ممثلة بالمعوقات الداخلية المتعلقة بنوعية المنتج وجودته وتكاليف انتاجه ,والثانية معوقات خارجية تتعلق بضعف دراسة السوق الخارجي وضعف الدعاية والاعلان التجاري ,فضلا عن ضعف دور الملحقيات التجارية في الخارج.

## ثانيا :التوصيات :

تتركز التوصيات بشكل عام كل مما يأتي :-

١- يتوجب على الدولة أعادة النظر في أولويات الأصلاح الاقتصادي وتبني سياسات تتضمن تحفيز وتنشيط قطاعات الانتاج لغرض سد جزء من الطلب المحلي .

٢- توجيه الاستثمارات صوب القطاعات الانتاجية والمهمة , كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي لسد حاجة الطلب المحلي

٣- تشجيع الصادرات المحلية غير النفطية وحمايتها بحيث تمكن المنتج المحلي من المنافسة والصمود أمام السلع الاجنبية .

٤- تقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساس في الدخل القومي من خلال استغلال الايرادات النفطية في توسيع الطاقات الانتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية , وتحويل القطاع النفطي من قطاع

مهيمن ومصدر للعوائد فقط الى قطاع منتج للثروات و لقيام صناعات ذات روابط أمامية وخلفية تؤمن التشابك القطاعي .

٥-تبني سياسة التعاون التجاري والاقتصادي بين العراق ودول الجوار لتفادي الاثار السلبية من تقلبات الاسعار واثار التضخم والركود في الدول المتقدمة .

٦- العمل على تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها من خلال فتح المجال للمستثمرين المحليين والاجانب ,فضلا عن التسهيلات المالية والائتمانية المتمثلة بالقروض من البنك المركزي العراقي.

## الهوامش والمصادر

### اولا :- الهوامش


١- دياب محمد ,والحجاربسام , النظريات المحدثة للتجارة الدولية , بيروت , دار المنهل , 2012 ص22 .

٢- روبرت , غيلبين , الاقتصاد القياسي للعلاقات الدولية , ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث 2004 ,ص13 .

٣- سليمان عبد العزيز , التبادل التجاري , الاسس و العولمة , دار الحامد للنشر والتوزيع ,عمان 2004, ص 9.

٤- موردخاي , كريانين , الاقتصاد الدولي – مدخل سياسات , ترجمة محمد ابراهيم , الرياض , دار المريخ , 2009 , ص25.

٥-السيفو , وليد اسماعيل , الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق , عمان دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ,2003 ص16

٦-عبد الله , صديقة باقر , الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية , جمهورية العراق , وزارة التخطيط , 2012 ص8..

٧- الجنابي , هيثم عبد القادر , اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في العراق , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد 42015 , ص36.

٨- الجنابي , المصدر السابق , ص ص37 – 38.

٩- السيفو , وليد اسماعيل , مصدر سابق , ص20.

**ثانيا :- المصادر**

١- البنك المركزي العراقي , النشرة السنوية للاعوام(2006 – 2007 – 2013 – 2015 – 2017)

٢- الجنابي , هيثم عبد القادر , اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1991 – 2011) , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد الرابع , (2015).

٣- السيفو , وليد اسماعيل , ومشعل احمد , الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق , عمان , دار مجدلاوي للنشر وتوزيع , 2003.

٤- دياب محمد , والحجار بسام , النظريات المحدثة للتجارة الدولية , بيروت , دار المنهل , 2012.

٥- روبرت, غيلبين , الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية , ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث , 2004.

٦- سليمان ,عبد العزيز عبد الرحيم , التبادل التجاري – الاسس والعولمة والتجارة الالكترونية , دار الحامد للنشر والتوزيع , ط ١ , عمان , 2004 .

٧- عبد الله , صديقة باقر , الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية , جمهورية العراق وزارة التخطيط , مركز التدريب والبحوث الاحصائية , 2012.

٨- موردخاي , كريانين , الاقتصاد الدولي – مدخل سياسات , ترجمة محمد ابراهيم , دار المريخ , 2009 .